

**أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية
على دقة تقدير مخاطر الإئتمان
في البنوك التجارية المصرية
مع دراسة ميدانية**

دكتور
سيد عبدالفتاح سيد
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

أستاذ دكتور
رضا إبراهيم صالح
أستاذ المحاسبة وعميد الكلية
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

الباحثة
إسراء محمود محمد هميسه

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية .

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى شقين ، الشق النظري لتأصيل موضوع البحث وإستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال ، والشق الميداني لإختبار فرض البحث ، وذلك من خلال قائمة إستقصاء كأحد الأساليب المقترحة لتجميع البيانات الأولية من عينة البحث ، ولقد تم تصميمها بشكل مبسط ومختصر بقدر المستطاع والتي تتمثل في أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية .

وقد توصلت نتائج البحث إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ودقة تقدير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية .

Abstract:

This research aims to examine the impact of the validity of the assumption of the preparation of Future Financial information on the accuracy of Credit Risk Assessment in Egyptian Commercial Banks. In order to achieve these objectives, this research is divided into two parts; the theoretical to review the literature in this field. Then, the field study part to test the research hypotheses. Through questionnaire list as one of the preferred methods of collecting preliminary data from the research sample, and has been designed in a simplified and concise as possible, which is the effect of the validity of the assumptions of the preparation of future financial information on the accuracy of credit risk assessment in the Egyptian commercial banks.

The results of the study showed a significant relationship between the validity of the assumptions of the preparation of future financial information and the accuracy of credit risk assessment in Egyptian commercial banks.

(١) مقدمة البحث :

يتوقف سلامة واستمرار الجهاز المالي للبنوك على نجاح البنك في تبنى إستراتيجيات وأنظمة سليمة وفعالة لإدارة المخاطر الائتمانية ، وذلك عن طريق تنوع المحفظة الائتمانية وتطوير النظم المحاسبية وممارسات الشفافية والإفصاح بما يتوافق مع ما تفرضه القواعد والمعايير الدولية للنظم المحاسبية ، وتحديث أنظمة المعلومات عن العملاء ومحاظهم الائتمانية وتوفير الكفاءات البشرية ، كما أن البنوك الناجحة هي الأكثر قدرة على مواجهة الخسائر وعلى منح الائتمان للعملاء ومنشآت الأعمال (جابر ، ٢٠١٥ ، ص ٢) ، وتقوم البنوك بجمع الأموال من خلال جمع الودائع من الشركات والمودعين الأفراد ومنح القروض للأفراد والشركات والحكومة من خلال شراء السندات ، وبالتالي فإن الأصول الرئيسية للبنوك هي القروض والسندات بينما تكون الخصوم الأولية للودائع (Abdel Mageid, 2013, p. 13) ، حيث إن الميزانية العمومية للبنوك تتضمن قروض تمثل غالبية أصول البنك ، ولكن القروض معرضة لمخاطر ، وإذا كان البنك يمنح القروض للشركات أو العملاء ، على سبيل المثال ، سيواجه البنك أزمة إذا لم يتم سداد تلك القروض (Mavhiki et al., 2012, p.39) .

وتعد المعلومات المالية المستقبلية أحد الأدوات المهمة في مجال تقديم المعلومات المفيدة عند إدارة مخاطر الائتمان ، ويشكل توقع مخاطر الائتمان تحدياً للقطاع البنكي ، ويتمثل أحد الأهداف الهامة في إدارة مخاطر الائتمان الحديثة في التنبؤ بمخاطر الائتمان المستقبلية نظراً للمعلومات المتاحة في الوقت الذي يتم فيه إعداد التوقعات ، لاسيما في ظل التحديات الراهنة ، التي تتطلب أن تكون قرارات منح الائتمان قرارات رشيدة لتساعد في تقليل مخاطر الائتمان ، وبما أنه لا يوجد نشاط بنكي إلا ويصعبه هامش من المخاطر .

وبناء على ماسبق فإن أهمية الموضوع تكمن في أثر صحة افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية في دقة تقدير مخاطر الائتمان ، ومن ثم يتضح لدى الباحثين أهمية تطبيق الدراسة على القطاع المصرفي لأنه القطاع الأكثر تعرضاً للمخاطر التي تؤثر على الإقتصاد المصري وتعرض للالتزامات المالية والتعثر وضعف في السيولة .

١/١ طبيعة المشكلة :

لقد واجهت المعلومات المالية التاريخية بالقوائم المالية العديد من الإنتقادات وذلك بسبب رغبة المستثمرين والجهات المانحة للإئتمان وغيرهم من المستفيدين في الحصول على معلومات مستقبلية تساعدهم في معرفة الأداء المالي المستقبلي للشركة (سعد الدين ٢٠١٤ ، ص ٢٨٠) ، فقامت الشركات بإعداد معلومات مالية مستقبلية في شكل موازنات تخطيطية وتنبؤات ، وذلك لأغراض الاستخدام الداخلي والمساعدة في اتخاذ قرارات التخطيط وتقييم الأداء ولا تلبى احتياجات الأطراف الخارجية ، مما شجع الشركات خلال العقود الأخيرة إلى إعداد معلومات مالية مستقبلية في صورة قوائم مالية مستقبلية للإستخدام الخارجي (Asmud et al., 2006, p. 45) .

وتلعب البنوك التجارية المصرية دوراً حاسماً في الاقتصادات الناشئة ، ويعد الإقراض البنكي حاسماً للغاية لتمكينه من تمويل الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية للبلد ، وتساعد مراكز الخدمات المجتمعية التي تعمل بشكل جيد على تسريع النمو الإقتصادي (Abdelmegeid, 2013, p. 13) ، وفي ظل التطورات التكنولوجية إرتفعت الأزمات البنكية التي إتضح أن من أهم أسبابها هي إرتفاع معدلات مخاطر الائتمان لمحاظ القروض وإنخفاض كفاءة محفظة القروض ، حيث قامت الكثير من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى بالتوسع في إقراض الأموال لأفراد وشركات ومؤسسات يتمتعون بجدارة إئتمانية متدنية مما تسبب في إنخفاض كفاءة محافظ القروض نتيجة لعدم وجود

إئتمانية منذنية مما تسبب في إنخفاض كفاءة محافظ القروض نتيجة لعدم وجود معلومات مالية مستقبلية تساعد البنوك لمنع تلك الأزمات والإنهيارات المتتالية (ناصر ، ٢٠١٤ ، ص ٤) .

ونظراً لأن التقارير المالية بشكلها الحالي لا توفر لمتخذى القرار الإستثمارى والجهات المانحة للإئتمان المعلومات التى تحتاجها وتساعد على إتخاذ القرار الرشيد مثل المعلومات المالية المستقبلية ، وبناء على الطلب المتزايد من البنوك لمجموعة كبيرة ومتطورة من المعلومات التى تساعد فى التواصل مع التطور التكنولوجى وتزايد حدة المنافسة وأيضاً لتطور أسواق رأس المال ، ظهرت الحاجة إلى المعلومات المالية المستقبلية وذلك للمساعدة فى تقدير المخاطر التى تتعرض لها البنوك خاصة مخاطر الإئتمان نتيجة لإتخاذ القرارات فى ظل ظروف مرتبطة بأحداث مستقبلية ، وبناء على ما سبق توجد فجوة فى المعلومات التى تعتمد عليها البنوك فى تقدير مخاطر الإئتمان .

ومن هنا تتبلور مشكلة البحث فى السؤال البحثى التالى :

- هل يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين صحة افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ودقة تقدير مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية المصرية ؟

٢/١ هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين صحة افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ودقة تقدير مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية المصرية .

٣/١ أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث فى الأهمية العلمية والعملية على النحو التالى :

١/٣/١ الأهمية العلمية :

- أ - التعرف على مفهوم المعلومات المالية المستقبلية وأهميته وخصائصه ، وكذلك التعرف على مفهوم مخاطر الإئتمان ، كما تحاول الدراسة بيان أثر افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الإئتمان .
- ب- يعتبر هذا البحث إمتداد للدراسات البحثية فى مجال مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية المصرية والتى يثار حولها قضايا جدالية تؤثر على الفكر المحاسبى .
- ج- الندرة النسبية للكتابات التى تناولت علاقة المعلومات المالية المستقبلية ومخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية .

٢/٣/١ الأهمية العملية :

- أ - يساهم البحث بالتعرف على واقع المعلومات المالية المستقبلية فى القطاع البنكى المصرى وتقديره ، والوقوف على التأثيرات الإيجابية والسلبية التى يسببها تطبيق هذه المعلومات ، من أجل توجيه إهتمام البنوك محل الدراسة لتطوير إدارة مخاطر الإئتمان للتقليل من مخاطر الإئتمان ، وخاصة بعد زيادة نسب المخاطر فى البنوك .
- ب- تزيد حاجة البنوك إلى تقليل مخاطر الإئتمان والحاجة إلى معلومات متعلقة بالمستقبل ، حيث أن المعلومات التاريخية لا يمكن الإعتماد عليها بمفردها لإتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة بل نحتاج أيضاً إلى معلومات مالية مستقبلية .
- ج- تعكس المعلومات المالية المستقبلية أحد التطورات المستحدثة فى بيئة الأعمال الحديثة نظراً لما تحققه من مزايا متوقعة بالنسبة للشركات ومتخذى القرار وخاصة الجهات المانحة للإئتمان .

٤/١ فرض البحث :

وفي ضوء مشكلة وهدف البحث يتم صياغته فرض البحث كالتالي :
لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ودقة تقدير
مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية

٥/١ منهجية البحث :**١/٥/١ منهج البحث :**

يعتمد منهج البحث على الجمع بين المنهجين التاليين :

أ - **المنهج الاستنباطي** : يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي لبناء الاطار النظري للبحث وذلك بالإطلاع على الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشورة بالوريات والمجلات العلمية وعلى شبكة الإنترنت والمرتبطة بموضوع البحث بهدف دراسة وتحليل العلاقة بين صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ودقة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية .

ب- **المنهج الاستقرائي** : يعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي لبناء الدراسة الميدانية عن طريق تصميم قائمة إستقصاء والتي تعد أداة البحث وتوزيعها على عينة عشوائية من مديري ومسؤولي إدارات الائتمان في البنوك التجارية وذلك لدراسة أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية .

٢/٥/١ - مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث من مديري ومسؤولي إدارات الائتمان والمخاطر في البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزي المصري، أما عينة البحث فتتمثل في عينة عشوائية من مجتمع البحث

٣/٥/١ أداة البحث :

يعتمد البحث على تصميم قائمة إستقصاء كأحد الأساليب المناسبة لتجميع البيانات الأولية من عينة البحث ، ولقد تم تصميمها بشكل مبسط ومختصر بقدر المستطاع والتي يتعلّق بأثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان .

٤/٥/١ وسيلة البحث :

إعتمد الباحثون على برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS) وفقا لإختبارات Chi- Square ، وفريدمان لدراسة أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان .

٥/٥/١ متغيرات البحث : تتمثل متغيرات البحث فيما يلي :

المتغير المستقل : أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية .

المتغير المستقل : دقة تقدير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية .

٦/١ حدود البحث :

تتمثل حدود البحث فيما يلي :

(أ) تقتصر الدراسة الميدانية على مديري ومسؤولي إدارات الائتمان والمخاطر في البنوك التجارية التالية : البنك الأهلي المصري ، البنك الأهلي المتحد ، بنك القاهرة ، بنك الإسكان والتعمير ، بنك مصر ، البنك التجاري الدولي ، بنك الائتمان الزراعي ، البنك المصري لتنمية الصادرات

(ب) تقتصر الدراسة على أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على مخاطر الائتمان دون التوجه إلى باقي المخاطر .

٧/١ خطة البحث :

- توافقاً مع ما سبق وفي ضوء مشكلة وفرض البحث لتحقيق الهدف تم تقسيم الدراسة إلى :
- الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث .
 - الإطار النظري للبحث .
 - الدراسة الميدانية .
 - خلاصة ونتائج وتوصيات البحث .

٢- الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث :
١/٢ الدراسات السابقة :

تتعدد وتتوسع الدراسات في مجال دراسة صحة افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية سواء من جانب المنظمات المهنية أو من جانب الأكاديميين ويمكن توضيح ذلك كالتالي :

أولاً : دراسات المنظمات المهنية في مجال المعلومات المالية المستقبلية

أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين Institute of American Certified Public Accountants (AICPA) سنة ١٩٩٩ " دليل المعلومات المالية المستقبلية " Prospective Financial Information Guide ، ويشير هذا الدليل إلى المتطلبات الخاصة بنشر المعلومات المالية المستقبلية ويوفر إرشادات إعداد والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، وكذلك الممارسين الذين يقومون بفحص وتجميع وتطبيق إجراءات متفق عليها على المعلومات المالية المستقبلية (AICPA, 1999) ، كما صدر أيضاً المعيار رقم (١٨) (SSAE NO. 18) القسم ٣٠٥ (AT 305) لعام ٢٠١٦ بعنوان Prospective Financial Information الذي يتناول هدف وافتراضات ومبادئ التي تعتمد عليها المعلومات المالية المستقبلية للتوصل إلى أفضل التقديرات التي تعتمد عليها مانحى الإنتمان وغيرهم من المستفيدين من هذه المعلومات .

- قام المجمع النيوزلندي للمحاسبين القانونيين بنشر العديد من الإصدارات في مجال المعلومات المالية المستقبلية ومن أهمها :

أ- أصدر معيار التقارير المالية رقم ٢٩ (Financial Reporting Standard No.29) بعنوان Prospective Financial Information (FRS-29) سنة ٢٠٠١ ويوضح هذا المعيار مفهوم وأهداف وأهمية إعداد التنبؤات المالية والفترة التي تغطيها الافتراضات التي تركز عليها وبعض أشكال التقرير عن تلك التنبؤات مثل التنبؤ في صورة مدى والتنبؤ في صورة نقطة محددة (NZICA, FRS29, 2001) .

ب- أصدر معيار التقارير المالية رقم ٤٢ (FRS-42) Financial Reporting Standard No. 42 بعنوان "القوائم المالية المستقبلية" Prospective Financial Statement ويشير هذا المعيار إلى وضع مبادئ وافتراضات إعداد والإفصاح عن القوائم المالية المستقبلية (NZICA, FRS42, 2005) .

ت- قام مجمع المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز The Institute of Chartered Accountants in England & Wales (ICAEW) بنشر العديد من الإصدارات من أهمها :

ث- نشر معيار سنة ٢٠٠٠ بعنوان المعلومات المالية المستقبلية واختبارات الافتراضات Prospective Financial Information- Challenging The Assumptions ويشير المعيار إلى دور المعلومات المالية المستقبلية وتوضيح أهميتها لمستخدميها ومساعدة إدارة المنشأة على توليد معلومات مدة لمستخدميها (ICAEW, 2000) .

ج- إصدار إرشاد سنة ٢٠٠٣ بعنوان المعلومات المالية المستقبلية - إرشاد للمديرين بالمملكة المتحدة اختبارات Prospective Financial Information Guide for UK Directors ويهدف هذا المعيار إلى إمداد المديرين المستثمرين والمراجعين والجهات التنظيمية بمعلومات مالية مستقبلية لمساعدتهم على إتخاذ قرار رشيد (ICAEW,2005).

ح- أصدرت لجنة معايير المراجعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار سنة ٢٠٠٣ بعنوان " القوائم المالية المستقبلية " ويوضح هذا المعيار الإجراءات التي يجب أن يتبناها المحاسب القانوني بهدف فحص أو تجميع قوائم مالية مستقبلية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠٢) .

خ- أصدرت وزارة الإستثمار معيار المراجعة المصرى رقم ٣٤٠٠ بعنوان " اختبار المعلومات المالية المستقبلية " ويشير هذا المعيار إلى توفير الإرشادات الخاصة باختبار وإبداء الرأى عن المعلومات المالية المستقبلية وإجراءات الاختبارات للوصول إلى أفضل التقديرات والافتراضات النظرية (وزارة الإستثمار ، معيار ٣٤٠٠ ، ٢٠٠٨) .

ثانياً : دراسات تناولت صحة افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على

دقة تقدير مخاطر الإنتمان

تتعدد وتنوع الدراسات في مجال دراسة افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية حيث يشير (حسين ، ٢٠١٠) إلى دراسة الإفصاح عن التنبؤات المالية التي تحتاج إلى تقدير وحكم شخصي بالإضافة إلى تحليل لعدد كبير من المتغيرات والافتراضات التي أصبحت هامة وحيوية من جانب قطاع كبير من مستخدمي المعلومات كالمستثمرين والجهات المانحة للإنتمان ويوصى بتشجيع الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية على الإفصاح عن تنبؤاتها المالية والتأكد من افتراضات إعداد هذه التنبؤات بما يقلل من عدم تماثل المعلومات .

وأشارت دراسة (Schwarz, 2011) تقييم أداء المدفوعات الفردية خلال فترة الإنتمان من خلال اشتقاق مؤشرات للتنبؤ نظراً لقلّة عدد البيانات حول كيفية تعرف توقعات الحدث الإقتراضى فى الأساليب الإحصائية التي توضح تعثر الإنتمان ، أن مؤشرات التنبؤ بمخاطر الإنتمان تولد معلومات قيمة يمكن أن يستخدمها الدائن من أجل تحسين سياسته الإنتمانية وتحصيل الأموال، ومن ثمّ تحسين التدفقات النقدية والحد من خسائر الديون المعدومة وأن مؤشرات التنبؤ بمخاطر الإنتمان تولد معلومات تساعد فى تحسين عملية اختيار العملاء وإدارة شروط الدفع.

وحاولت دراسة (خليل ، ٢٠١٢) إقتراح نموذج للتنبؤ بالتعثر المالى للشركات يجمع بين النسب والمؤشرات المالية والنسب والمؤشرات غير المالية التي تعكس المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية للشركة وخاصة تداعيات الأزمة المالية العالمية، تحديد طبيعة آثار مرحلة التعثر المالى للشركات وأهمية التنبؤ بها لمنع حدوث الفشل المالى أو إفلاس الشركات وتوصلت إلى صياغته نموذج التنبؤ بالتعثر المالى تحقق مزايا كثيرة منها : أنها تعبر عن طبيعته الأداء النقدى للشركات والذى يعكس حقيقة الصعوبات والعقبات النقدية التي تواجه الشركة وتؤدى بها إلى الفشل أو الإفلاس .

ويؤكد (PES, 2013) على تزايد الإهتمام باستخدام المعلومات المالية المستقبلية ومنها الحصول على التمويل ، إتخاذ القرارات الرشيدة ، إمداد المستثمرين بالمعلومات التي توضح

توضح وضع المالي للمنشأة والتأكد من صحة الافتراضات التي بنيت على أساسها المعلومات .

وقدمت دراسة (سعدالدين ، ٢٠١٤) إطار مقترح للمعلومات المالية المستقبلية يشمل خصائص المعلومات المستقبلية ومحتواها المعلوماتي وأهم الفئات المستفيدة منها واختبار مكونات الإطار المقترح على عينة من المستثمرين بالبورصة المصرية، وتوصى بقيام الجهات المعنية في مصر بإصدار التشريعات التي توفر الحماية القانونية للإدارة ضد المساءلة القانونية عن افتراضات إعداد التنبؤات المالية، كما يفضل أن تتضمن القوائم المستقبلية فقرة تحذيرية تبرز أهم المخاطر أو الأحداث التي قد يؤدي حدوثها إلى اختلافات جوهرية بين الأداء الفعلي والمتوقع .

ويشير (Gwizdala, 2015) أهمية المعلومات الحديثة في إدارة البنك خاصة في جانب مخاطر الائتمان المصاحبة لإداء البنك ، ويمكن أن تكون مصادر المعلومات داخلية وخارجية ، حيث تساعد قاعدة البيانات الخاصة بتوليد معلومات كاملة وحديثة عن العملاء التي الغرض منها تقييم الائتمان تمثل مطلباً أساسياً لتطوير تحليلات المخاطر الرشيدة، وهذه المعلومات يجب الحصول عليها من مصادر متعددة وباستخدام أحدث التقنيات، والتأكد من افتراضات إعدادات هذه المعلومات حيث تساعد في الحصول على نظرة أفضل على مخاطر الائتمان والهدف الأساسي منها هو تجنب منح الائتمان للعملاء المتعثرين والقدرة على السداد للمساعدة البنوك في تقليل مخاطر الائتمان .

واستهدفت دراسة (Souise, Gama and Brandao , 2016) إطار مقترح لنموذج ديناميكي للمساعدة في تقييم مخاطر الائتمان وتوسعة نماذج تحديد درجة الائتمان المبنية على البيانات التاريخية والعمل على التنبؤ بمعلومات تساعد في تحديد درجة مخاطر الائتمان ، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام التحديات والتطورات كل شهر يعمل على تجنب تدهور النموذج ، وأن البيانات الحديثة المناسبة تعمل على تحسين دقة التنبؤ مقارنة بالنماذج الأخرى ، إطار مقترح لنموذج له قدرة على تحسين التنبؤ من خلال المعلومات الحديثة للمساعدة في تخفيض مخاطر الائتمان ، وتوصى بضرورة تعزيز التنبؤ والتأكد من الافتراضات التي بنيت على أساسه هذه التنبؤات في البنوك والعمل على تحسينه في ظل التغيرات الحديثة .

كما يرى (البياتي ، ٢٠١٧) أن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني للإدارة يمد بمعلومات تتميز بالدقة والملائمة والموثوقية وبالوقت المناسب، يمكن الإعتماد عليها في اتخاذ القرار الائتماني ويوصى بالتركيز على عقد دورات وبرامج تدريبية متخصصة وورش عمل لمواكبة التطور الحاصل في إدارة مخاطر الائتمان لكوادر قسمي المخاطر والائتمان والقائمين على نظام المعلومات المحاسبية وتطوير مهاراتهم للحصول على قدر كاف من المعرفة وأن التطورات الحديثة في بيئة الأعمال تحتم على البنوك أن تعيد ترتيب بنيتها التحتية ، وتدريب مواردها البشرية بما يتلاءم مع بيئة العمل الإلكترونية وهو ما يتطلب وجود نظام معلومات محاسبي إلكتروني تتوافر فيه العوامل الضرورية لإتمام عملية إدارة المخاطر الائتمانية وسبل تطويرها .

٢/٢ تحليل الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثون :

أ- اعتمدت العديد من الدراسات السابقة في مجال المعلومات المالية المستقبلية على أهمية التنبؤ ببعض عناصر القوائم المالية مثل التدفقات النقدية والمصروفات الرأسمالية والأرباح والمبيعات ، وأهملت باقي عناصر المركز المالي مثل الطرق والسياسات المحاسبية والافتراضات التي بنيت عليها مثل دراسة (حسين ، ٢٠١٠) .

ب- اتفقت الدراسات السابقة على أن الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح يتم بصورة اختيارية وتزداد أهمية الإفصاح عن تلك التنبؤات وخصائها لمعرفة وضع المنشأة وقدرتها .

ت- على البقاء كما أوضحتها دراسة (سعدالدين ، ٢٠١٤) ، (Gwizdala, 2015) ، وأشارت دراسة (البياتي ، ٢٠١٧) على أهمية هذه المعلومات لما تتميز به من الدقة والملائمة والموثوقية وبالوقت المناسب ، يمكن الإعتماد عليها في اتخاذ القرار الإئتماني .

٣/٢ أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الباحثون :

أ- اهتمت معظم الدراسات السابقة بتقييم والتنبؤ بمخاطر الإئتمان من خلال عدة نماذج، وأشارت إلى محددات مخاطر البنوك التجارية والأزمات البنكية التي تسبب في خسائر البنوك التي تسببها القروض كما أوضحته دراسة (خليل ، ٢٠١٢) ، (Souse (Wizdala, 2015) (Gama, Brandao , 2016)، مما يشير إلى أهمية دراسة مخاطر الإئتمان بإستقاضة والعمل في المساعدة على التخفيف منها أو التقليل منها الذي أدى الباحثون إلى الإهتمام بها .

ب- أن العديد من الدراسات السابقة كانت قائمة على دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وأسعار الأوراق المالية لتحديد مدى أهمية تلك التنبؤات وخصائصها كما أوضحتها دراسة (سعدالدين ، ٢٠١٤) ، (حسين ، ٢٠١٢) لم تتناول أى من الدراسات السابقة حتى الآن تبني سياسة تأثير افتراضات إعداد المعلومات المستقبلية على مخاطر الإئتمان ولم تتعرض الدراسات السابقة لتحليل التقارير المالية المنشورة المتضمنة للمعلومات المالية المستقبلية من حيث نوعية البيانات المفصوح عنها وتفاصيلها وأثر هذه المعلومات بالنسبة لمانحي الإئتمان على إتخاذ قراراتهم الرشيدة بناء على هذه التنبؤات .

٣- الإطار النظري للبحث :

تساعد المعلومات المالية المستقبلية في تواصل النمو ، كما تتطلب الشركات استخدامها للحصول على التمويل ، وزيادة رأس المال ، حيث أن المستثمرين والمصرفيين يريدون معرفة ما سوف يحدث وليس ما يحدث ، ومع تسارع المعلومات المالية بسبب التغيرات السريعة في التكنولوجيا ، والاعتماد على المعلومات التاريخية يتطلب البحث عن مزيد من المعلومات (معلومات عن المستقبل) (Professional Education Services 2013,P. k) .

وتعتبر التنبؤات المالية نقطة الإنطلاق لقرارات الإستثمار وضخ الأموال في سوق الأوراق المالية ، بحيث يتم تحويل جانب من أموال المودعين وغيرهم من الإذخار في البنوك إلى الإستثمار، وهو ما ينعكس بأثار إيجابية على الاقتصاد القومي بصفة عامة ، ولا شك أن إتجاه الدولة في الفترة الحالية نحو تحقيق تنمية إقتصادية شاملة على جميع المحاور يتطلب رفع الثقة لدى فئة عريضة من المدخرين والمستثمرين في الداخل ومن ثم تنعكس هذه الثقة على المستثمر الخارجي (يوسف ، ٢٠١٦ ، ص١٧٧) ، أشـهـرت دراسـة (Beyer, et al., 2010, p. 296) أن توقعات الإدارة توفر مزيد من المعلومات للمستثمرين التي تساعدهم في إتخاذ قراراتهم بالإستثمار .

١/٣ ماهية المعلومات المالية المستقبلية :

بدأ الاهتمام بقضية المعلومات المالية المستقبلية من خلال نشر القوائم المالية المستقبلية في بريطانيا منذ ستينيات القرن العشرين بسبب كثرة حالات انماج الشركات ، حيث قضى القانون الصادر في ١٩٦٨ والمنظم لعمليات الاندماج والسيطرة بضرورة قيام الشركات التي تريد

الشركات التي تريد الاندماج أو السيطرة بنشر قوائمها المالية المستقبلية وفقا لهذا التشريع (الجوهري ، ١٩٩١ ، ص ٢٧) .

وأوضح (Han , 2013, pp. 49: 50) أن في ١٩٧٠ رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، حيث منعت هيئة الرقابة والإشراف على تداول الأوراق المالية (SEC) الشركات من نشر أية معلومة مالية مستقبلية خوفا من تلاعب الإدارة وأن المعلومات المالية المستقبلية سوف تفقد مصداقيتها ، وفي بداية ١٩٧٣ غيرت هيئة الرقابة والإشراف على تداول الأوراق المالية وقامت بإصدار منشور يسمح للشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية اختياريًا ، وأصدرت الهيئة في ١٩٧٨ إرشادات خاصة بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، كما أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA سنة ١٩٧٥ ، إرشادات لمساعدة الشركات في إعداد المعلومات المالية المستقبلية واختبار القوائم المالية المستقبلية ، حيث قسم المعلومات المالية المستقبلية إلى ثلاث مجموعات : التنبؤات المالية (Forecasts) ، والتقديرات المالية (Projections) ودراسات الجدوى الاقتصادية ، وقد صدر العديد من الإصدارات حتى سبتمبر ١٩٩٩ (طاحون ، ٢٠٠٣ ، ص ١١: ١٠) .

وقام مجلس معايير المراجعة الأمريكي بإصدار المعيار رقم (١) سنة ١٩٨٥ الذي أوضح كيفية فحص ومراجعة المعلومات المالية المستقبلية، مما يؤدي إلى زيادة مصداقية هذه المعلومات واتخاذ قرارات صحيحة يعتمد عليها، وتم تعديل المعيار عام ٢٠٠١ وإصدار معيار رقم (١٠) الذي وضع إرشادات لمراقبي الحسابات فيما يخص التقرير عن عمليات فحص وتجميع المعلومات المالية المستقبلية، جكما اهتم المعيار الدولي بالمعلومات المالية المستقبلية وأصدر معيار رقم (٨١٠) عام ١٩٩٤ والذي يوضح كيفية فحص المعلومات المالية المستقبلية للتأكد من مصداقيتها والإعتماد عليها، كما نالت المعلومات المالية المستقبلية الإهتمام في مصر ، وكان لها دورا في هذا الصدد حيث أصدر قانون للشركات رقم (١٥٩) لعام ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة والتوصية للأسهم وذات المسؤولية المحدودة والقانون رقم (١٦١) لسنة ١٩٥٧ الذي تم تعديله بالقانون رقم (١٢١) لعام ١٩٨٠ الذي يتعلق باللائحة العامة للبورصات في مصر وأيضا القانون رقم (٩٥) لعام ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال، حيث أوضحت هذه القوانين نظام للإفصاح المحاسبي من جانب الشركات التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية، وعلى الرغم من ذلك لم تنتظر هذه القوانين إلى نشر أي معلومة عن المعلومات المالية المستقبلية إلى أن صدر معيار المراجعة المصري رقم (٢٣٠) لعام ٢٠٠٠ وتم تعديله إلى المعيار رقم (٣٤٠٠) لعام ٢٠٠٨ والذي يشير إلى كيفية اختبار المعلومات المالية المستقبلية ووضع قواعد وإرشادات لمراقبي الحسابات بشأن المعلومات المالية المستقبلية (مشرف ، ٢٠١١ ، ص ١٢) .

يتطلب الأمر معلومات عن المستقبل عند اتخاذ الشركة أي قرار استثماري يتعلق بالمستقبل من أجل ترشيد تلك القرارات ولم يقتصر الأمر فقط على إدارة الشركة بل امتد للأطراف الخارجية المرتبطة بالشركة مثل الدائنين والمقرضين والمستثمرين وكذلك المحللين الماليين حيث زادت احتياجات تلك الأطراف من المعلومات المستقبلية الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بهم ، ولذلك فقد اعتبرت قضية المعلومات المالية المستقبلية من الموضوعات التي لاققت اهتماماً كبيراً من جانب الباحثين الأكاديميين وكذلك المهنيين وفي سبيل ذلك فقد كان لزاماً وضع مفهوم واضح للمعلومات

سبيل ذلك فقد كان لزاماً وضع مفهوم واضح للمعلومات المالية المستقبلية إلا أنه تعددت مفاهيم المعلومات المالية المستقبلية ومن أهمها :

١/١/٣ مفهوم المعلومات المالية المستقبلية والمفاهيم المرتبطة بها

تعرف المعلومات المالية المستقبلية بأنها قوائم تتضمن معلومات عن الوضع المالي للمنشأة ، ونتائج عملياتها وتدفعاتها النقدية عن فترة زمنية معينة في المستقبل ، بالإضافة إلى ملخص للسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها والافتراضات الهامة عن المستقبل (طاحون ، ٢٠٠٣ ، ص ٩) .

وتعرف دراسة (Hussainey, 2004) المعلومات المالية المستقبلية بأنها معلومات عن الخطط الحالية والمستقبلية والتوقعات التي تمكن المساهمين وغيرهم من المستثمرين لتقييم الأداء المالي المستقبلي للشركة أي أنها معلومات عن المستقبل التي تصبح فيما بعد معلومات تاريخية .

كما ترى (Aljifri and Hussainey, 2007) المعلومات المالية المستقبلية بأنها تنبؤات مالية توضح وضع الشركة المستقبلي مثل أرباح السنة القادمة والإيرادات المتوقعة ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المستقبلية وتمثل أفضل تقديرات الإدارة وتقوم على افتراضات تعكس الظروف المتوقعة والقرارات المتوقعة اتخاذها .

أما معيار المراجعة المصري رقم (٣٤٠٠) لعام ٢٠٠٨ فقد عرفها بأنها المعلومات المالية المبينة على افتراضات عن الأحداث التي قد تقع في المستقبل ورد فعل المنشأة المحتمل تجاهها ، وهي تخضع بطبيعتها للحكم الشخصي بدرجة عالية ، وقد تكون المعلومات المالية المستقبلية في صورة تنبؤات أو تقديرات مستقبلية أو خليط من كليهما وقد فرق المعيار بين التنبؤات والتقديرات المستقبلية كالآتي :

وعرفت التنبؤات المستقبلية: بأنها المعلومات المالية المستقبلية المعدة على أساس افتراضات خاصة بأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقق تلك الافتراضات وذلك في التاريخ الذي يتم فيه إعداد المعلومات .

كم عرفت التقديرات المستقبلية: بأنها المعلومات المالية المستقبلية المعدة في ضوء افتراضات نظرية عن أحداث مستقبلية ورد فعل الإدارة تجاهها والتي ليس من الضروري أن تحدث أو خليط من الافتراضات المستخدمة لإعداد أفضل التقديرات والافتراضات النظرية ، وتوضح مثل هذه المعلومات النتائج المحتملة وذلك في تاريخ إعداد المعلومات إذا ما تحققت الأحداث وردود الأفعال .

ومن إستعراض التعريفات السابقة يتضح أنها تتفق مع تعريف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 2015) (American Institute of Certified Public Accountants) حيث عرف المعلومات المالية المستقبلية "Future Financial Information" هي أية معلومات متعلقة بالمستقبل والتي قد يتم عرضها في صورة قوائم مالية كاملة ، أو قوائم مالية جزئية تتضمن عنصراً واحداً أو أكثر .

باستعراض المفاهيم السابقة يمكن أن يستخلص الباحثون الآتي :

- أ - المعلومات المالية المستقبلية بأنها أعدت على أساس افتراضات فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والأعمال التي لم تحدث بعد وقد لا تحدث .
- ب- أن المعلومات المالية المستقبلية يرتبط بقدر كبير من الشك وعدم اليقين .
- ج- إعداد هذه المعلومات يتطلب مهارات خاصة .
- د - يتم عرض المعلومات المالية المستقبلية في صورة تنبؤات مالية أو تقديرات مستقبلية
- هـ- المعلومات مالية مستقبلية تعني المعلومات حول الأداء المالي المستقبلي ، الوضع المالي في المستقبل والتدفقات النقدية المستقبلية، والحركات المستقبلية في الأسهم بناء على افتراضات حول أحداث ومسارات العمل المستقبلية .

و- تتضمن المعلومات المالية المستقبلية بيانات مالية مستقبلية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المتوقعة .

٢/٣ أسباب إعداد المعلومات المالية المستقبلية :

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى إعداد المعلومات المالية المستقبلية ومن أهمها :

أ) أدى التطور التكنولوجي السريع في بيئة الأعمال المصرية وتطور أداء أسواق المال إلى عدم ملائمة المعلومات التاريخية لتوقع الأداء المستقبلي للشركات، بينما تفيد المعلومات المالية المستقبلية التي تقدم في التوقيت المناسب للمستثمرين في اتخاذ القرارات المتعلقة باستثماراتهم واتخاذهم القرارات الرشيدة ومساعدة أصحاب المصالح على تقييم الأداء المستقبلي للشركة (Keung , 2010, p.2051) .

ب) عدم وجود معلومات مالية مستقبلية قد تدفع المستثمرين إلى وضع توقعاتهم على معلومات غير دقيقة من مصادر أخرى (Hussainy , 2004, p.39) .

ج) قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية لتلبية احتياجات المستثمرين وإمداد مستخدمي القوائم والتقارير المالية لمعلومات التنبؤات التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بطريقة صحيحة وتحمل معلومات قيمة للمحللين (Hussainy, 2004, p.43)

د) تزداد الثقة في مهارات وكفاءة الإدارة عندما تقوم بنشر معلومات مالية مستقبلية على فترات دورية، ثم تقوم بتعديلها إذا ما تغيرت الظروف والافتراضات التي بنيت عليها أو العوامل البيئية المؤثرة المحيطة بالشركة، وتعتبر أيضا حافزا للإدارة لمضاعفة جهودها بهدف تحقيق الأرقام المعنونة لزيادة الثقة بها وجذب العديد من الاستثمارات (سعد الدين ، ٢٠١٤، ص ٢٩٠) .

هـ) أن المعلومات المالية المستقبلية لها تأثير على قرارات المستثمرين من خلال تأثيرها على أسعار الأسهم حيث أن التغيرات في أسعار الأسهم عند نشر الأرباح المستقبلية تكون أكبر من التغيرات في أسعار الأسهم عند نشر الأرباح الفعلية التاريخية (Pownall, et, al. , 1993,p.896 Morton 1998 ,p.57) .

و) أن المعلومات المحاسبية التاريخية لا تكشف بدقة عن التدفقات النقدية والمنافع المستقبلية للاستثمارات (بلال ، ٢٠١٦، ص ١٩) .

ز) انخفاض مواكبة المعلومات المحاسبية التاريخية للتطورات المتلاحقة لبيئة التصنيع الحديثة حيث أنها مازالت تركز على مؤشرات مالية تقليدية (Dontoh, et al., 2004 .p.795) .

ح) توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية والإلتزامات التي توضح معلومات عن الأداء المالي للوحدة الاقتصادية حيث إن المستثمرين والمقرضين يعتمدون على معلومات الأداء المالي الحالي في التنبؤ بالأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية (Hussainey, 2004, p.38) .

ومما سبق يستخلص الباحثون :

أن من أهم الأسباب لإعداد المعلومات المالية المستقبلية مساعدة البنوك التجارية بالتنبؤ بالمستقبل عن طريق إعداد قوائم مالية مستقبلية توضح وضع الشركة المقترضة في المستقبل

٣/٣ أهداف المعلومات المالية المستقبلية :

على الرغم من تكلفة إعداد المعلومات المالية المستقبلية إلا أنه يتم الحصول على عائد أكبر بكثير من تلك التكلفة وتتمثل هذه المنافع فيما تحققه من أهداف والتي تتمثل في :

- أ- لمساعدة المستخدمين في تقييم الأداء ، وضع المنشأة المالي المتوقع والتدفقات النقدية المستقبلية (Cohen, 2007, p.157) .
- ب- إيجاد علاقة جيدة مع كل من المستثمرين والمحللين الماليين بما يساعد على تدعيم مقدرة المنشأة على جذب رؤوس أموال جديدة (Jacob, 2008, Cohen , 2007, p. 158) .(p.24and
- ج- توفير معلومات تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرتبطين والمقرضين وغيرهم في تقدير حجم ووقت التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية (Cohen , 2007, p. 157) ، (معيار النيوزلندي رقم ٢٩ ، ص ١٠٥) .
- د- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية والالتزامات التي توضح معلومات عن الأداء المالي للوحدة الاقتصادية حيث أن المستثمرين والمقرضين يستخدمون معلومات الأداء المالي الحالي في التنبؤ بالأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية (Hussainey, 2004, p. 38)
- هـ- مساعدة المستخدمين الخارجيين على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستقبل (الفقى ، ٢٠١٤ ، ص ٢٩) .
- و- تخفيض تكلفة التمويل الخارجي (Bujaki, Zeghal and Bozec, 1999) (نقلا عن Hassanein, 2015, p.49) .
- ز- تساعد التقارير عن المعلومات المالية المستقبلية المقدمة للجهات المانحة للإئتمان للإلتزام قرار منح الإئتمان، وقد يكون في صورة موازنات تقديرية (موازنة المبيعات – موازنة الإنتاج – موازنة المشتريات – موازنة المصارف والموازنة التقديرية) أو في صورة قوائم مالية (قائمة الدخل التقديرية – قائمة المركز المالي التقديرية وقائمة التدفقات النقدية التقديرية) (البشارى ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤٨) .
- ومما سبق يتضح لدى الباحثون :**
- أ- أن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير معلومات نافعة يمكن من خلالها اتخاذ قرارات منح إئتمان رشيدة من جانب الجهات المانحة للإئتمان .
- ب- أن التقارير المالية تساعد عن طريق المعلومات النافعة في مجال التنبؤ بالمستقبل .
- ج- أن المعلومات المالية المستقبلية يتم إعدادها ونشرها بحيث يتحقق الهدف الأساسي وهو توفير معلومات تفيد في تقييم الأداء المستقبلي للوحدات الاقتصادية بما يساعد على تحسين عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمستخدمي المعلومات المحاسبية وخصوصا الجهات المانحة للإئتمان .

٦/٣ استخدامات المعلومات المالية المستقبلية :

لقد أوضح معيار القوائم المالية المستقبلية السعودي أن المعلومات المالية المستقبلية تعد بغرض الاستخدام العام أو الاستخدام المحدود وذلك كالاتي (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، معيار القوائم المالية المستقبلية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٣١) .

أ- **الاستخدام العام :** وهو استخدام المعلومات المالية المستقبلية من أشخاص لا يتفاوض الشخص المسؤول معهم مباشرة ، أما في حالة إصدار أسهم أو سندات المنشأة، حيث أن المعلومات المالية المستقبلية المعدة بغرض الاستخدام العام لا تسمح للمستخدمين بسؤال الشخص المسؤول عن

الشخص المسئول عن المعلومات المالية المستقبلية المعروضة ويعتبر التوقع المالي في حالة الاستخدام العرض الأكثر فائدة الذي يعكس النتائج المتوقعة وفق اعتقاد الشخص المسئول وأفضل معلومات متاحة .

ب- **الاستخدام المحدود** : وهو استخدام المعلومات المالية المستقبلية بواسطة الشخص المسئول وحده ، أو بواسطة الشخص المسئول وأطراف آخرين يتفاوض معهم مباشرة مثل استخدام المعلومات المالية المستقبلية في التفاوض على قرض من أحد البنوك أو استخدامها داخل المنشأة فقط أو حين تقدم لأي جهة رقابية، أي أن في حالة الاستخدام المحدود يستطيع توجيه أسئلة إلى الشخص المسئول والتفاوض معه على الشروط مباشرة .

ومما سبق يستخلص الباحثون :

أن استخدام المعلومات المالية المستقبلية لا زالت قليلة ولكن من خلال تطوير المعلومات المالية المستقبلية وظهور المتغيرات البيئية الحديثة التي يتم الإحتياج لها لتقييم أداء المنشأة خلال الفترات القادمة .

وأوضحت (AICPA, 1999) مجال استخدام المعلومات المالية المستقبلية كالتالي :

١-تنظيم دراسات جدوى للمشروعات الحديثة .
٢- إتخاذ القرارات الرشيدة وخصوصا بمدى مقرة المنشأة على دخول أسواق جديدة ومدى قدرتها على الإستمرار .

٣- إعداد التنبؤات والتقديرات الخاصة بقيام التوسعات ومشروعات قائمة أو بإضافة خط إنتاج جديد أو التفكير بشراء شركات جديدة أو غلق مشروعات قائمة للمساعدة في إتخاذ قرارات رشيدة لا تؤثر على كيان المنشأة بالسلب.

فإستخدام المعلومات المالية المستقبلية لا زالت قليلة على الرغم من الإحتياج لها لتقييم أداء المنشأة خلال الفترات القادمة لمواكبة التطورات والمتغيرات البيئية الحديثة .

٧/٣ افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية :

تعتبر الافتراضات أساسية لوضع تقديرات مستقبلية صحيحة عندما يعد العميل تقديرا مستقبليا ويقدمه لمساندة طلب قرض ما ، فأولا يتم تحديد افتراضات العميل عن المبيعات ، حسابات المدينين وغيرهم وتقرر إذا كانت معقولة وبناء على الاستنتاجات يمكن قبول التقدير المستقبلي للعميل أو تعديله ، أو القيام بتقدير مستقبلي عن طريق البنك ، وعندما يتم قبول التقدير المستقبلي للمقترض فإنه يجب اختبار حساسية التدفق النقدي بتغيير المتغيرات الرئيسية وتحديد ما إذا كان الأداء المحتمل مقبولا للبنك ، ولتعديل التقدير المستقبلي أو إعداد تقدير مستقبلي جديد يجب إعداد الافتراضات بناء على الصناعة ، العمل التجاري وتحليل القائمة المالية (حجازي ، ٢٠١٤ ، ص ٢٥ : ٢٦) وهما كالآتي : (NZICA, FRS,2005,pp.12-13) .

أ- **مدى واقعية عملية تطوير الافتراضات** : ينظر إلى الافتراضات على أنها جوهر إعداد التنبؤات المالية والمحدد الأكثر أهمية لإعداد المعلومات المالية المستقبلية ويتحدد نوعية الافتراضات مدى جودة التنبؤات المالية .

ب- **ضمان أن تكون المعلومات التي تبني عليها الافتراضات ملائمة ودقيقة** : سوف تعتمد المعلومات المالية المستقبلية على افتراضات عديدة حول أوضاع المستقبل والأحداث التي قد تحدث أو قد لا تحدث ، ونوعية المعلومات التي سوف تعتمد على حد كبير على مدى ملائمة هذه الافتراضات التي يمد بها المستخدمين لأخذ قرار مستنير .

ج- مجلس الإدارة : هو المسئول عن عملية وضع افتراضات والتأكد من أن هذه الافتراضات مناسبة للظروف ، تعتمد نوعية المعلومات المالية المستقبلية على كمال ومعقولية هذه الافتراضات ومؤيدة بطريقة مناسبة (معيان المراجعة المصرى ٣٤٠٠)

د- استخدام طرف ثالث مستقل لمراجعته هذه الافتراضات : للمساعدة في الحد من التحيز الداخلي وتوفير منظور إضافي بشأن صحة الافتراضات ، ويتطلب وضع الافتراضات مهارات متخصصة .

هـ- الإتساق مع استراتيجيات المنشأة : يجب أن تكون الافتراضات المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية معقولة ، مدعومة وتتفق فيما بينها أو مع الخطط الاستراتيجية للمنشأة وأن يطبق باستمرار .

و- إستناد الافتراضات على أساس علمي من المعلومات الواردة في دراسات السوق والصناعة والإحصاءات والمؤشرات الإقتصادية : لكي تكون الافتراضات معقولة وتمثل أفضل تقدير للافتراضات يجب أن تتفق مع الخطط الاستراتيجية للمنشأة، التنبؤات المالية يجب أن تكون متنسقة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة للاستراتيجيات .

ز- استخدام مهارات متخصصة لتطوير الافتراضات : يجب تحديد العوامل الأساسية التي تبنى على أساسها الافتراضات ووضع الافتراضات التي تبنى على هذه العوامل الأساسية .

ح- وضع الافتراضات في ضوء الأداء السابق للمنشأة والمنشآت الأخرى المماثلة : يجب أن تكون الافتراضات المستخدمة لإعداد التنبؤات المالية ملائمة ، ويجب أن تتناسب العناية الموجهة إلى أحد الافتراضات مع الأثر النسبي لهذا الفرض على النتائج المستقبلية .

ط- توثيق وتحليل المخاطر ذات الصلة فيما يتعلق بالإجراءات المستقبلية والأحداث : يجب التأكد إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الافتراضات ويمكن الحصول على أدلة كافية ومناسبة لتأييد تلك الافتراضات من مصادر داخلية وخارجية بما فيها تقييم الافتراضات في ظل المعلومات المالية التاريخية .

ونظرا لكون الافتراضات تتعلق بالمستقبل وما يحيط به من عدم التأكد ، فإن درجة المخاطرة المحيطة بالافتراضات تعتمد على (NZICA, FRS29, 2001, pp.14: 15) نقلاً عن (سيد ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٠) .

أ- الفترة الزمنية المتعلقة بالعلاقات بين الافتراضات ، فكلما طالت الفترة الزمنية زاد عدم التأكد .

ب- المتغيرات المرتبطة بالافتراضات .

ج- طبيعة وطول دورة التشغيل في المنشأة .

د- مدى صعوبة عمليات المنشأة ، ودرجة تأثرها بالعوامل الخارجية .

هـ- مدى استقرار المنشأة ، وقدرتها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية .

و- درجة تحكم المنشأة في بيئة التشغيل المستقبلية .

ومما سبق يستخلص الباحثون :

أن درجة الثقة والملاءمة في المعلومات المالية المستقبلية ترتبط بعلاقة قوية مع درجة الدقة في افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ، وبالعلاقة ارتباط عكسية قوية مع درجة المخاطرة المحيطة بهذه الافتراضات .

٨/٣ دور افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية في دقة تقدير مخاطر الإنتمان :

يجب أن تتصف المعلومات التي تبنى عليها الافتراضات دقيقة مما يجعلها تؤثر في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل، وتساعد مستخدمى المعلومات باتخاذ القرار الرشيد، وفيما يلي عرض إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية التي تساعد في دقة تقدير مخاطر الإئتمان ، على النحو التالي :

١. **الإتساق مع استراتيجيات المنشأة :** يجب أن تكون الافتراضات المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية معقولة ، مدعومة وتتفق فيما بينها أو مع الخطط الاستراتيجية للمنشأة حيث توفر المعلومات المالية المستقبلية معلومات عن خطط الإدارة وسياسة توزيع عائدات الأسهم مما يؤدي إلى زيادة فرص الإستثمار (البشارى ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥٤) ، حيث أن التقديرات المستقبلية تسهم في عملية الإقراض عن طريق نقطتين هامتين (حجازى ، ٢٠١٤ ، ص ص ١٩:٢٠) .

أ- عندما تقوم بتقدير احتياجات التمويل للشركة وقدرتها على سداد القروض في المستقبل

ب- عندما تضع هيكل القروض والتعهدات لإدارة قرض ما .

٢. **إستناد الإفتراضات على أساس علمى من المعلومات الواردة فى دراسات السوق والصناعة والإحصاءات والمؤشرات الإقتصادية :** لكي تكون الافتراضات معقولة وتمثل أفضل تقدير للافتراضات يجب أن تتفق مع الخطط الاستراتيجية للمنشأة ، والتنبؤات المالية يجب أن تكون متسقة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة للاستراتيجيات ، والبرامج ، وتصرفات الإدارة بما في ذلك الخطط الموضوعية لمقابلة الأحوال الاقتصادية المستقبلية (أنجرو ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٧) .

٣. **توثيق وتحليل المخاطر ذات الصلة فيما يتعلق بالإجراءات المستقبلية والأحداث :** يجب التأكد من أي مدى يمكن الاعتماد على الافتراضات ويمكن الحصول على أدلة كافية ومناسبة لتأييد تلك الافتراضات من مصادر داخلية وخارجية بما فيها تقييم الافتراضات في ظل المعلومات المالية التاريخية ، وتقييم ما إذا كانت تلك الافتراضات مبنية على خطط يمكن للمنشأة تحقيقها من خلال قدراتها المتوفرة (إنجرو ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٣) .

٤. **الفترة الزمنية المتعلقة بالعلاقات بين الافتراضات ، فكلما طالت الفترة الزمنية زاد عدم التأكد فى الوقت الحالى :** تنتج العديد من البنوك إلى استخدام المعلومات المالية المستقبلية وذلك للإستفادة من تطبيقاتها في تحسين وتطوير قياس مخاطر الإئتمان ، حيث يستفاد من المعلومات المالية المستقبلية واستخدام الأساليب الكمية والنماذج الرياضية وتحليل البيانات وحل المشاكل ، حيث تعتبر المعلومات المالية المستقبلية إحدى الضوابط المهمة في مجال تقويم المعلومات المفيدة عن قياس مخاطر الإئتمان فى البنوك لما تتمتع به من خصائص تتصف بالتوقيت الملائم مثل تقييم معلومات مستقبلية عن العملاء الذين يتأخرون فى سداد القروض بجانب السرعة الفائقة فى تقديم المعلومات اللازمة وإجراء العديد من الإختبارات الرقابية للتأكد من تحقق الشروط مثل فحص الحد الأدنى للإئتمان وضمن المعالجة المحاسبية للبيانات مما يؤدي إلى الإعتناء عليها فى قياس مخاطر الإئتمان (عبدالله ، ٢٠١١ ، ص ٥٦) .

٥. **مدى استقرار المنشأة وقدرتها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية :** يجب إعداد المعلومات المالية المستقبلية على أساس يتفق مع المبادئ المحاسبية المتوقع استخدامها فى القوائم المالية

في القوائم المالية التاريخية عن الفترة التي تعد عنها تلك المعلومات ، حيث توفر المعلومات المالية المستقبلية معلومات عن خطط الإدارة المستقبلية وسياسة توزيع عائدات الأسهم، ومعلومات عن الأحداث المستقبلية التي تؤثر على مقدرة المنشأة في تحقيق أهدافه (البشارى ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥٤) وهذا يدل على أهمية المعلومات المالية المستقبلية لإتخاذ قرار الإئتمان .

وأوضحت دراسة (Barker and Imam,2008, pp.313-329) أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية المستمدة من التقارير المالية ، ساعد من زيادة دقة تنبؤات الأرباح المستقبلية ، فالمعلومات المحاسبية المنشورة إرتفعت جودتها ، وازدادت كميتها ، مما أدى إلى تخفيض حجم المعلومات التي يستند إليها المحللون في تقديراتهم مما يساعد في تخفيض الإختلافات بين المحللين الماليين وتقليل فجوة التنبؤات ، وأشـارات دراسة الدولية لإعداد التقارير .

مما سبق يستخلص الباحثون

تعتبر الافتراضات هي أساس إعداد المعلومات المالية المستقبلية ، وأهم محدد لهذه المعلومات ، وبالتالي يجب أن تكون الافتراضات المستخدمة في إعداد المعلومات المستقبلية معقولة وملائمة ، وأن تكون مؤيدة بطريقة مناسبة ، وهذا من شأنه يساعد في دقة تقدير مخاطر الإئتمان ، ولتحقيق ذلك يجب أن تتسق هذه الافتراضات مع خطط المنشأة، كما أن إعداد المعلومات المستقبلية بالإعتماد على الافتراضات وتوافر الأساليب الملائمة المستخدمة في صياغة تلك الافتراضات من شأنه أن يؤدي إلى سلامة وكفاية تلك المعلومات .

كما أن إفتراضات إعداد المعلومات المستقبلية تساعد في تقليل فرصة نشر تنبؤات عن مستقبل المنشأة مما يساعد في دقة تقدير مخاطر الإئتمان .

ويرى الباحثون أيضا أن إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية تتناسب عكسياً مع طول الفترة التي تغطيها المعلومات المستقبلية حيث تزداد درجة عدم واقعيتها بزيادة الفترة التي تغطيها تلك المعلومات حيث أنه كلما طالت هذه الفترة كلما قلت قدرة الإدارة على الوصول إلى إفتراضات مبنية على أفضل التقديرات ، ولكون هذه المعلومات مبنية على إفتراضات متعلقة بأحداث مستقبلية لم تتم بالفعل ومن أجل الإعتماد على تلك التنبؤات والتقديرات ، وتعزيز ثقة المستخدمين فيها سواء المستثمرين أو الجهات المانحة للإئتمان أو غيرهم .. لا بد من قيام المراجع الخارجى بفحص وتقييم مدى ملائمة ومعقولية تلك الإفتراضات للتأكد من صحتها .

ويعتمد تقدير مخاطر الإئتمان على إختبار الإفتراضات الأساسية واستخدام أسلوب الإجراءات التحليلية في إيجاد العلاقات والارتباطات بين عناصر المعلومات المالية المستقبلية وربطها بالمعلومات التاريخية واستخدام تحليل الإتجاه من خلال تتبع الأرقام القياسية للعناصر الأساسية للتأكد من صحة تطبيق الإفتراضات التي بنيت عليها المعلومات المالية المستقبلية ومقارنة القوائم المالية المستقبلية للمنشأة بمثلتها في الصناعة .

٤- الدراسة الميدانية :

(١/٤) الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الميدانية في المقام الأول لإختبار فرض الدراسة وذلك من خلال إستطلاع آراء عينة من المهتمين بمجال الدراسة وذلك لتحديد أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية في دقة تقدير مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية المصرية .

(٢/٤) مجتمع وعينة الدراسة :

في ضوء تحقيق الهدف من الدراسة يشمل مجتمع الدراسة العاملين في مديري وإدارات الإئتمان في البنوك التجارية تم الإعتقاد على أسلوب العينة الحتمية في إختيار عينة الدراسة والمكونة من ١٠٩ مفردة . وقد قام الباحثون بتوزيع عدد من قوائم الاستقصاء على مفردات العينة والتي شملت ٩ بنوك وهم البنك الأهلي المصري ، بنك مصر ، بنك القاهرة ، بنك التنمية والإئتمان الزراعي ، بنك الإسكان والتعمير ، المصرف المتحد ، البنك الأهلي المتحد ، البنك التجاري الدولي والبنك المصري لتنمية الصادرات .

جدول (١)**وضع عينة البحث وحجم إستثمارات لإسقاء المرسله والمستلمة والخضعة للتحليل الإحصائي**

بنود العينة	الإستثمارات المرسله	الإستثمارات المستلمة	نسبة الإستثمارات المستلمة إلى المرسله	الإستثمارات المستبعدة	الإستثمارات الصحيحة	الإستثمارات الخاضعة للتحليل الإحصائي	
						النسبة	العدد
البنك الأهلي المصري	٢٠	٢٠	%١٠٠	١٨	٢٠	٢٠	%١٨.٣
بنك مصر	٧	٥	%٧١.٤	١٨	٥	٥	%٤.٦
بنك القاهرة	١٥	١٢	%٨٠	١٨	١٢	١٢	%١١
بنك التنمية والإئتمان الزراعي	٥٠	٤٣	%٨٦	١٨	٤٣	٤٣	%٣٩.٤
بنك الإسكان والتعمير	١٠	٩	%٩٠	١٨	٩	٩	%٨.٣
المصرف المتحد	١٠	٦	%٦٠	١٨	٦	٦	%٥.٥
البنك الأهلي المتحد	٥	٥	%١٠٠	١٨	٥	٥	%٤.٦
البنك التجاري الدولي	٥	٥	%١٠٠	١٨	٥	٥	%٤.٦
البنك المصري لتنمية الصادرات	٥	٤	%٨٠	١٨	٤	٤	%٣.٧
إجمالي	١٢٧	١٠٩	٨٥.٨	١٨	١٠٩	١٠٩	%١٠٠

(٣/٤) خصائص عينة الدراسة

فيما يتعلق بالخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة ، فقد قام الباحثون بإستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة وذلك كما يلي :

أولاً : النوع (ذكور – إناث)

جدول (٢)**التكررات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع**

الفئات	ذكور	إناث	الإجمالي
--------	------	------	----------

العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٨٣	٧٦.١%	٢٦	٢٣.٩%	١٠٩	١٠٠%
الإجمالي					

الجدول رقم (٢) يمثل التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع حيث نلاحظ أن عدد الذكور في عينة البحث يبلغ ٨٣ مفردة بنسبة ٧٦.١% من حجم العينة في حين عدد الإناث يبلغ ٢٦ مفردة بنسبة ٢٣.٩% من حجم العينة .
ثانياً : العمر

الجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث العمر

جدول (٣)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

الفئات	أقل من ٣٠ سنة		من ٣٠ سنة إلى ٤٠ سنة		من ٤٠ سنة إلى ٥٠ سنة		أكثر من ٥٠ سنة		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإجمالي	٣٠	٢٧.٥%	٣٩	٣٥.٨%	٣٠	٢٧.٥%	١٠	٩.٢%	١٠٩	١٠٠%

من الجدول رقم (٣) نجد أن ٣٠ مفردة بنسبة ٢٧.٥% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من ٣٠ سنة بينما ٣٩ مفردة بنسبة ٣٥.٨% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من ٣٠ إلى ٤٠ سنة في حين نجد أن ٣٠ مفردة بنسبة ٢٧.٥% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من ٤٠ إلى ٥٠ سنة أخيراً نجد أن ١٠ مفردات بنسبة ٩.٢% من عينة الدراسة أعمارهم أكثر من ٥٠ سنة .

ثالثاً : المؤهل العلمي

جدول (٤)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الفئات	بكالوريوس في المحاسبة		ماجستير محاسبة		دكتوراه محاسبة		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإجمالي	٨٩	٨١.٧%	١٣	١١.٩%	٧	٦.٤%	١٠٩	١٠٠%

الجدول رقم (٤) يمثل التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي حيث نجد أن عدد الحاصلين على درجة بكالوريوس ٨٩ مفردة بنسبة ٨١.٧% من حجم العينة وعدد الحاصلين على درجة ماجستير محاسبة ١٣ مفردة بنسبة ١١.٩% من حجم العينة في حين ٧ مفردات من أفراد العينة بنسبة ٦.٤% حاصلين على درجة دكتوراه في المحاسبة ، وهذا يدل على أن العينة التي يتم إجراء الدراسة عليها يتوقع أن يكون لديها المعرفة المطلوبة عن موضوع الدراسة وهذا يعني قدره هذه العينة على تطبيق وفهم صحة افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان .

رابعاً : الخبرة العلمية

الجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث عدد سنوات الخبرة

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الفئات	أقل من ٥ سنوات		من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات		من ١١ إلى ١٥ سنة		من ١٦ إلى ٢٠ سنة		أكثر من ٢٠ سنة		إجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
الإجمالي	٢٢	٢٠.٢%	٢٧	٢٤.٨%	٣٢	٢٩.٤%	٨	٧.٣%	٢٠	١٨.٣%	١٠٩	١٠٠%

من الجدول رقم (٥) نجد أن ٢٢ مفردة بنسبة ٢٠.٢% من عينة الدراسة من أصحاب الخبرات أقل من ٥ سنوات ونجد أن ٢٧ مفردة بنسبة ٢٤.٨% من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات كما نجد أن ٣٢ مفردة بنسبة ٢٩.٤% من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم من ١١ إلى ١٥ سنة وأيضاً نجد أن ٨ مفردات بنسبة ٧.٣% من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم من ١٦ إلى ٢٠ سنة وأخيراً نجد أن ٢٠ مفردة بنسبة ١٨.٣% من مفردات العينة من أصحاب الخبرات أكثر من ٢٠ سنة ، معنى ذلك أن أكثر من ٨٠% من مفردات العينة لديهم خبرة أكثر من ٥ سنوات في مجال العمل مما يعطى مؤشراً إيجابياً عن صحة التقديرات والآراء والمعلومات التي يتم الحصول منهم .

خمساً : الحالة الوظيفية

جدول (٦)

التكرارات والسبب المنوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الفئات	مدير عام		مدير إدارة		نائب مدير		أخرى		إجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإجمالي	٤	٣.٧%	١٦	١٤.٧%	٢٢	٢٠.٢%	٦٧	٦١.٥%	١٠٩	١٠٠%

من الجدول رقم (٦) نجد أن ٤ مفردات بنسبة ٣.٧% من مفردات العينة يمثلون وظيفة مدير عام ونجد أن ١٦ مفردة بنسبة ١٤.٧% من مفردات العينة يمثلون وظيفة مدير إدارة في حين نجد أن ٢٢ مفردة بنسبة ٢٠.٢% من مفردات العينة يمثلون وظيفة نائب مدير وأخيراً الوظائف الأخرى تمثل ٦٧ مفردة بنسبة ٦١.٥% من مفردات العينة .

(٤-٤) تصميم أداة البحث

قام الباحثون في هذه الدراسة بالإعتماد على قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات اللازمة وقام الباحثون بإعداد قائمة الاستقصاء من خلال تصميم مجموعة من الأسئلة التي تكونت لدى الباحثون بعد الإنتهاء من الدراسة النظرية موضوع البحث .

وقد حول الباحثون مراعاة الدقة عند صياغة الأسئلة وذلك من خلال توضيح مايلي :

أ - توضيح بعض المصطلحات الخصة بموضوع البحث

ب- من أفراد العينة تم الحصول على معلومات عامة تتعلق بالعمر ، النوع ، المؤهل العلمي ، الخبرة العلمية ، الحالة الوظيفية وذلك من أجل وضع تصور عن مدى إهتمام مفردات العينة بموضوع البحث .

أيضاً اعتمد الباحثون عند تصميم قائمة الإستقصاء على مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale الخماسي لقياس إجابات أفراد العينة وهو مقياس مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة كل مفردة من مفردات العينة على بنود إستمارة الإستقصاء كما في الجدول التالي :

جدول (٧)

تصنيف مقياس ليكرت الخماسي Likert

التصنيف	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

ونجد أن البند الذي يأخذ وسط حسابي مقدار أكبر من ثلاث درجات يعتبر بندا هاما ومؤثرا ويتم قبوله وأيضا البند الذي لا يحقق هذا المتوسط يعتبر بندا غير مؤثر وبالتالي يتم رفضه .

وقد تم تقسيم قائمة الاستقصاء إلى عدد من الأجزاء هي :

أ- الجزء الأول : مقممة موجهه من الباحثون إلى أفراد عينة الدراسة توضح الهدف من الدراسة ومشكلة الدراسة محل البحث بالإضافة إلى عدد من الأسئلة الهامة مثل لاسم، المؤهل ، الوظيفة ، النوع ، العمر ، المؤهل العلمي .

ب- الجزء الثاني : يحتوي على عدد من الأسئلة تتناول أثر صحة افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية في دقة تقدير مخاطر الائتمان .

ويتم في البداية التأكد من مدى ثبات وصدق قائمة الاستقصاء وذلك من خلال إجراء إختبارات الصدق والثبات ويتناول الباحثون فيما يلي نتائج إختبار الثبات لقائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة وصدقها .

(٤-٤-١) إختبار الثبات

مدى ثبات قائمة الاستقصاء يعنى الحصول على نفس النتائج إذا اعيد توزيع هذه الاستمارة على نفس العينة في نفس الظروف أو يعنى استقرار نتائج الاستقصاء وعدم تغييرها بشكل كبير إذا تم إعادة توزيعها على نفس الافراد عدة مرات خلال فترة زمنية معينة . وتم إختبار ثبات استمارة الاستقصاء من خلال حساب معامل كرونباخ ألفا Cronbach-Alpha لجميع عبارات القائمة للتحقق من ترابطهما وذلك من خلال حساب معامل التميز لكل سؤل ويتم حذف السؤل الذي حتوى على معامل تميز ضعيف أو سالب وتتراوح قيمة معامل Cronbach-Alpha بين الصفر والواحد وعندما تكون قريبة من الواحد فإن ذلك يشير إلى ثبات الاستقصاء . ويمكن إعتبار نسبة ٦٠% مقبولة للحكم على ثبات قائمة الاستقصاء .

وقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ وجاءت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي :

جدول (٨)

نتائج إختبار معمل ألفا كرونباخ

Case Processing Summary			
	N	%	
Cases	Valid	22	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	22	100.0

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.960	52

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

من الجدول رقم (٨) يتضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لإسئلة المقياس المستخدم في هذه الدراسة بلغت (٩٦٠). وهو معامل ثبات مقبول بدرجة كبيرة من الناحية الإحصائية حيث أنه كلما إقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح كلما كان دليلا على إرتفاع درجة الثبات لبند المقياس ومن ثم إمكانية الإعتدال على نتائج التحليل الإحصائي .

(٤-٢) إختبارات لصق

يقصد بصدق قائمة الاستقصاء التأكد أنها تقيس ما وضعت لقياسه أي أنها تقوم بقياس الوظيفة التي يفترض أنه يقيسها ويتم التحقق من ذلك من خلال قياس صدق الإتساق الداخلي وكذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٩)

نتائج معاملات الارتباط بين معدل كل مجال والمعدل الكلي للفقرات (١)

Correlations

	AV_X1	AV_X2	AV_X3	AV_X4	AV_TOTAL
Pearson Correlation	1	.633**	.698**	.563**	.810**
AV_X1 Sig. (2-tailed)		.002	.000	.006	.000
N	22	22	22	22	22
Pearson Correlation	.633**	1	.823**	.865**	.938**
AV_X2 Sig. (2-tailed)	.002		.000	.000	.000
N	22	22	22	22	22
Pearson Correlation	.698**	.823**	1	.778**	.915**
AV_X3 Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
N	22	22	22	22	22
Pearson Correlation	.563**	.865**	.778**	1	.902**
AV_X4 Sig. (2-tailed)	.006	.000	.000		.000
N	22	22	22	22	22
L Pearson Correlation	.810**	.938**	.915**	.902**	1
AV_TOTA Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
N	22	22	22	22	22

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من الجدول رقم (٩) نجد أن معاملات الارتباط السابقة معاملات ثبات داخلي مقبولة ودالة إحصائياً وبذلك يكون الباحثون قد تأكدوا من صدق وثبات فقرات الاستبانة وبذلك أصبحت الاستمارة صالحة للتطبيق على عينة الدراسة .

(٥-٤) ترميز البيانات

يتم إعطاء رموز لإسئلة قائمة الاستقصاء وذلك كما هو مبين على النحو التالي :

D1 : ترمز للمؤهل

D2 : ترمز لسنوات الخبرة

D3 : ترمز للحالة الوظيفية

X1 X15 : ترمز إلى أسئلة الفرض

(٦-٤) الأساليب الإحصائية المستخدمة

حتى يقوم الباحثون بتحديد الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل بيانات الدراسة الميدانية التي تترجمها لا بد أولاً من معرفة التوزيع الإحصائي للمجتمع الذي سحبت منه العينة وقد اعتمد الباحث في معرفة مدى تبعية البيانات إلى توزيع إحصائي معين على إختبار كولمجروف سمرنوف (K-S) Kolmogrov-Smirnov. ويقوم إختبار كولمجروف سمرنوف بإختبار فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي. ويتم إتخاذ قرار بناء على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig) فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig) أكبر من قيمة مستوى المعنوية (α) دل ذلك على أن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي وفي هذه الحالة يتم استخدام الأساليب الإحصائية الخاصة بالإختبارات المعلمية Parametric test أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (sig) أقل من قيمة مستوى المعنوية (α) دل ذلك على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويتم الإعتماد على الأساليب الإحصائية للإختبارات اللامعلمية Non-Parametric-Tests ، وقد قام الباحثون بإجراء هذا الإختبار على عينة الدراسة كما هو وارد في جدول (١٠) وقد تبين أن قيمة مستوى الدلالة (sig) أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني رفض الفرض العدمي وقبول البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بدرجة ثقة ٩٥% وبالتالي سوف يقوم الباحثون بالإعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالإختبارات اللامعلمية Parametric-Test . Non

جدول (١٠)

نتائج إختبار كولمجروف سمرنوف لإختبار الطبيعة

Kolmogrov- Smirnov Test for Normality

	Kolmogrov- Smirnov z	Asymp-sig (2tailed)
X1	2.354	.000
X2	2.270	.000
X3	2.347	.000
X4	2.648	.000
X5	2.066	.000
X6	2.343	.000
X7	2.094	.000
X8	2.486	.000
X9	2.846	.000
X10	2.231	.000
X11	2.590	.000
X12	2.513	.000
X13	3.085	.000
X14	2.829	.000
X15	2.734	.000

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي SPSS

وبعد تحديد طبيعته البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية والتأكد من صحة استخدام الأساليب الإحصائية للإختبارات اللامعلمية وسوف يقوم الباحثون بإختبار فروض الدراسة من خلال عدة مستويات وهما :

أولاً : تحليل النسب والتكرارات : ويشمل تحليل وصفي لكل فقرة من فقرات الاستقصاء يتمثل في معرفة النسب والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للوقوف على الإتجاه العام للإجابات وذلك لكل عبارة .

ثانياً : إختبار Chi-Square: ويكون الهدف من هنا الإختبار هو معرفة أهمية كل عبارة من وجهة نظر العينة ويتمثل في معرفة ها هنا فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرار المتوقع المتمثل في القيمة (3) ويبين التكرار المشاهد والمتمثل في آراء عينة الدراسة وذلك لكل عبارة من عبارات الاستقصاء ويتم معرفة ذلك من خلال مقارنة مستوى المعنوية (α) بمستوى الدلالة الإحصائية (sig) ونل لكل فقرة أو إستجابة، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig) أقل من قيمة مستوى المعنوية (α) دل ذلك على أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرار المشاهد والمتوقع مما يدل على أهمية هذه الفقرة أو الإستجابة .

(٧-٤) نتائج التحليل الإحصائي وإختبارات الفروض

فيما يلي يتناول الباحثون نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية وإختبار صحة الفرض على النحو التالي :

(١-٧-٤) نتائج إختبارات التحليل الإحصائي للفرض

ينص الفرض على : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ودقة تقدير مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية المصرية
يمكن إختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال قياس إستجابات عينة الدراسة على الأسئلة (من ١ إلى ١٥) الواردة فى قائمة الإستقصاء للتأكد من صحة هذا الفرض وذلك كما يلى :

أولاً : نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلق بتأثير صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ودقة تقدير مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية المصرية .

جدول (١١)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاصة بإختبار الفرض

السؤال	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه العام
X1	26	47	34	2	0	3,8899	7,8575	موافق
	%23,9	%43,1	%31,2	1,8%	-			
X2	37	41	29	2	0	4,0367	8,2694	موافق
	%33,9	%37,6	%26,6	1,8%	-			
X3	37	42	23	7	0	4	9,0267	موافق
	%33,9	%38,5	%21,1	6,4%	-			
X4	21	46	26	16	0	3,6606	9,5472	موافق
	%19,3	%42,2	%23,9	14,7%	-			
X5	25	38	38	6	2	3,7156	9,4371	موافق
	%22,9	%34,9	%34,9	5,5%	1,8%			
X6	21	45	38	5	0	3,7523	8,1826	موافق
	%19,3	%41,3	%34,9	4,6%	-			
X7	34	33	34	8	0	3,8532	9,5088	موافق
	%31,2	%30,3	%31,2	7,3%	-			
X8	29	46	27	7	0	3,8899	8,7495	موافق
	%26,6	%42,2	%24,8	6,4%	-			
X9	18	55	33	3	0	3,8073	7,3883	موافق
	%16,5	%50,5	%30,3	2,8%	-			
X10	25	43	37	4	0	3,8165	8,2960	موافق

			-	%3,7	%33,9	%39,4	%22,9	
موافق	,78629	3,9541	0	27	27	51	28	X11
			-	%2,8	%24,8	%46,8	%25,7	
موافق	,83155	3,8899	0	5	29	48	27	X12
			-	%4,6	%26,6	%44	%24,8	
موافق	,69998	3,9725	0	2	22	62	23	X13
			-	%1,8	%20,2	%56,9	%21,1	
موافق	,72173	4,0826	0	2	18	58	31	X14
			-	%1,8	%16,5	53,2	%28,4	
موافق	,83867	4,0183	0	6	19	51	33	X15
			-	%5,5	%17,4	%46,8	%30,3	
موافق	,83363	3,8892	2	78	434	706	415	الإجمالي
				%1,2	4,8	%26,5	%43,2	%25,4

من الجدول رقم (١١) نجد أن هناك إتجاه عام من أفراد عينته على الموافقة على العبارات التي تختبر الفرض والمتعلقه بتأثير صحة افتراضات إعداد المعلومات الماليه المستقبليه على دقه تقدير مخاطر الائتمان فى البنوك التجاريه المصريه حيث نلاحظ أن الوسط الحاسبى لجميع العبارات على مستوى عينه الدراسه أكبر من 3 ، ونجد أيضا أن الوسط الحاسبى العام لجميع الاسئله يبلغ 3,8892 وهو يدل على موافقه عينه الدراسه على وجود علاقة ذات دلالة معنوية لإثر صحة افتراضات إعداد المعلومات الماليه المستقبليه ودقه تقدير مخاطر الائتمان فى البنوك التجاريه المصريه . كما نجد أن معامل الاختلاف بين آراء أفراد عينه الدراسه حول الاجابات المتعلقه بالفرض يبلغ 21,4% وهذا يدل على أن هناك تجانس فى آراء عينه الدراسه بالنسبه لهذا الفرض بنسبة 78,6% .

ثانياً : اختبار Chi- Square للفرض

يوضح الجدول التالى نتائج اختبار كاي² للأسئله من ١ إلى ١٥ والتي تختبر الفرض

جدول (١٢)

نتائج إختبار كاي² للفرض

العبارة	نسبة الموافقة	قيمة Chi-Square المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية sig
X1	%67	39,440	0,00
X2	%71,5	33,936	0,00
X3	%72,4	27,183	0,00
X4	%61,5	19,037	0,00
X5	%57,8	53,982	0,00
X6	%60,6	35,404	0,00
X7	%61,5	18,156	0,00
X8	%68,8	28,064	0,00
X9	%67	54,193	0,00
X10	%62,3	32,615	0,00
X11	%72,5	42,303	0,00
X12	%68,8	34,083	0,00
X13	%78	69,385	0,00

0,00	61,752	%81,6	X14
0,00	40,982	%77,1	X15

من الجدول رقم (١٢) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{sig}=0$) لجميع الفقرات وهى أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وهذا يدل على قبول الفرض البديل بأن يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ودقة تقدير مخاطر الائتمان فى البنوك التجارية المصرية بدرجة ثقة 95 %.

ثالثاً : إختبار فريدمان للفرض

يتم وفقاً لهذا الإختبار ترتيب الأهمية النسبية لأراء العينة حول العلاقة بين صحة إفتراضات إعداد المعلومات الماليه المستقبلية و دقة تقدير مخاطر الائتمان فى البنوك التجارية المصرية .

جدول (١٣)

ترتيب الأهمية النسبية لأراء العينة عن أثرصحة إفتراضات إعداد المعلومات الماليه المستقبلية على دقة تقدير مخطر الائتمان فى البنوك التجارية المصرية

العبارة	متوسط الرتب	قيمة Chi-square المسحوبة	مستوى الدلالة الإحصائية sig
X1	7,9	46,298	0,00
X2	8,94	46,298	0,00
X3	8,79	46,298	0,00
X4	6,94	46,298	0,00
X5	7,22	46,298	0,00
X6	7,17	46,298	0,00
X7	7,89	46,298	0,00
X18	7,98	46,298	0,00
X19	7,48	46,298	0,00
X10	7,56	46,298	0,00
X11	8,22	46,298	0,00
X12	8,07	46,298	0,00
X13	8,17	46,298	0,00
X14	9,2	46,298	0,00
X15	8,65	46,298	0,00

من الجدول رقم (١٣/٤) نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{sig}=0$) وهى أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض البديل بأن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم حول العبارة الأكثر أهمية من رؤية العينة محل الدراسة فى أثر

محل الدراسة فى أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان فى البنوك التجارية المصرية .

تناول الباحثون فى الدراسة الميدانية إستكمالاً لتحقيق الهدف من الدراسة والتمثلة فى إختبار أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية وذلك من خلال إستقراء آراء عينة الدراسة المقسمة إلى أربعة فئات متمثلة فى المدير العام ومدير إداره ونائب مدير وأخرى وبلغت عينة الدراسة 109 فرد تم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الإجتماعية (SPSS 16) وذلك من خلال إجراء دراسة إستكشافية وصفية للبيانات وذلك بإستخدام بعض المقاييس الوصفية وهى حساب النسب والتكررات والوسط الحاسى والإنحراف المعيارى وإجراء إختبارات Chi-Square وفريدمان

٥ - النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

توصلت الدراسة الميدانية إلى رفض الفرض العدمى القائل بأنه لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ودقة تقدير مخاطر الائتمان فى البنوك التجارية المصرية وقبول الفرض البديل الذى ينص على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية ودقة تقدير مخاطر الائتمان فى البنوك .

ثانياً : توصيات البحث

- أ- يوصى الباحثون إدارة مخاطر الائتمان بالإهتمام بأسس إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية عند تقدير مخاطر الائتمان .
- ب- يوصى الباحثون إدارة الشركة بالإلتزام بأسس الإفتراضات عند إعداد المعلومات المالي المستقبلية من أجل تقديم معلومات ملائمة للمستخدمين وخاصة مانحى الائتمان .

مجالات بحثية مستقبلية :

توضح هذه الدراسة بعض النقاط التى يمكن أن تكون مجالات لدراسات مستقبلية مثل :

- أ- دور المعلومات المالية المستقبلية فى تطوير الأداء الوظيفى لمؤسسات الدولة .
- ب- دور الإفصاح الإختيارى عن المعلومات المالية المستقبلية على تنبؤات المحللين الماليين

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ١- البشارى ، مصطفى نجم (٢٠٠٥) " دور التقارير عن المعلومات المالية المستقبلية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية – كلية العلوم الإدارية، جامعه ام درما الإسلامية، السودان ٢٣٨ : ٢٥٨ .
- ٢- البياتى ، محمد طلعت (٢٠١٧) " دور نظام المعلومات المحاسبى الإلكتروني في تطوير إدارة مخاطر الائتمان ، دراسة ميدانية على القطاع المصرفى العراقى ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس .
- ٣- الجوهري ، على محمد (١٩٩١) " التنبؤات المالية : دراسة تحليلية للإفصاح والدقة والمحتوى الإعلامى " ، كلية التجارة ، جامعه طنطا ، الملحق الثانى للعدد الأول .
- ٤- الفقى ، مصطفى إبراهيم عبدالحليم أحمد (٢٠١٤) " أثر المحتوى الإعلامى للقوائم المالية المستقبلية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية " ، رساله ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة، جامعه المنصورة .
- ٥- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٢) ، معيار القوائم المالية المستقبلية ، لجنة معايير المراجعة ، الرياض المملكة العربية السعودية .
- ٦- أنجرو ، إيمان (٢٠٠٧) " التحليل الائتمانى ودوره فى ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعى السورى أنموذجاً) ، رسالة ماجستير فى المحاسبة، كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، جامعه تشرين .
- ٧- بلال ، السيد حسن سالم (٢٠١٦) " أثر الإفصاح عن مؤشرات الأداء غير المالية على تقديرات المحللين الماليين : دراسة تجريبية ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الثانى ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .
- ٨- جابر ، عبدالله محمد عبدالله (٢٠١٥) " دراسة أثر الإفصاح عن القيمة العادلة للمنشأة على تخفيض مخاطر الائتمان " ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعه القاهرة .

- ٩- حجازي ، وجدى حامد (٢٠١٤) " التقديرات المستقبلية وأثرها على قرارات الإلتزام " موسوعة الإلتزام المصرفي ، الجزء الثالث ، دار التعليم الجامعي ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة .
- ١٠- حسين ، محمد سعد أحمد (٢٠١٠) " دراسة تجريبية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية " ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .
- ١١- خليل ، محمد أحمد إبراهيم (٢٠١٢) " تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية : دراسة تحليلية إنتقادية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، الجزء الأول ، العدد الثاني .
- ١٢- سعدالدين ، إيمان محمد (٢٠١٤) " إطار مقترح للمعلومات المالية المستقبلية واختباره من منظور المستثمرين في سوق الأوراق المالية " ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة طنطا .
- ١٣- طاحون ، محمد عبدالحميد (٢٠٠٣) " المشكلات المحاسبية في إعداد القوائم المالية المستقبلية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .
- ١٤- عبدالله ، تامر فايق يعقوب (٢٠١١) " تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية المصارف التجارية العالة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة عمان العربية ، الأردن .
- ١٥- مشرف ، رمضان عبدالله (٢٠١١) " تحليل أثر الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في توجيه قرار الإستثمار في الأسهم " ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط .
- ١٦- ناصر ، عبدالرحمن محمد (٢٠١٤) " تقييم نظام الرقابة الداخلية المصرفية طبقا لإشتراطات اتفاقية بازل لأغراض دعم كفاءة محفظة القروض بالبنوك التجارية اليمنية " رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية .
- ١٧- وزارة الإستثمار (٢٠٠٨) ، معايير المراجعة المصرية ، معيار المراجعة المصري رقم ٣٤٠٠ ، اختبار المعلومات المالية المستقبلية ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
- ١٨- يوسف ، أبوبكر محمد (٢٠١٦) " قياس أثر شفافية الإفصاح بالتقارير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم : دراسة إمبريقية ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

ثانيا : المراجع الأجنبية

19. Aljifri, K., & Hussainey, K. (2007). The Determinants of Forward-Looking Information in Annual Reports of UAE Companies. *Managerial Auditing Journal*, 22(9), 881-894.
20. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA),1999, Prospective Financial Information Guide, New York.

21. _____ (AICPA),2001,"AT Section 301 Financial Forecasts and Projections ", SSAE no.10,(AT301),New York, NY: AICPA, pp.1165-1199.
22. _____ (AICPA) ,(2001),"Attestation Standards: Revision and Recodification ", SSAE NO.10,(AT301),New York, NY: AICPA, pp.2-9.
23. _____ (AICPA). Auditing Standards Board (ASB), (2015), "Prospective Financial Information " Clarified AT Section 301, Financial Forecasts and Projections.
24. Asmund, Eilifsen; et.al;(2006)" Auditing and Assurance Services " ; International Edition; McGraw-Hill Education Europe, Reterive from <http://www.theiia.org/download.cfm?file=31866>.
25. Bae, K. H., & Jeong, S. W. (2007). The Value□Relevance of Earnings and Book Value, Ownership Structure, and Business Group Affiliation: Evidence from Korean Business Groups. *Journal of Business Finance & Accounting*, 34(5□6), 740-766.
26. Barker, R., & Shahed, I. (2008). Analysts' Perceptions of 'Earnings Quality'. *Accounting and Business Research*. n, 4, 313-Citation_Lastpage.
27. Beyer, A., Cohen, D. A., Lys, T. Z., & Walther, B. R. (2010). The Financial Reporting Environment: Review of the Recent literature. *Journal of accounting and economics*, 50(2), 296-343.
28. Bujaki, M. L., & Zéghal, D. (1999). The Disclosure of Future Oriented Information in Annual Reports of Canadian Corporations.
29. Cohen, D. A., Dey, A., Lys, T. Z., & Sunder, S. V. (2007). Earnings Announcement Premia and the Limits to Arbitrage. *Journal of Accounting and Economics*, 43(2-3), 153-180.
30. Dontoh, A., Radhakrishnan, S., & Ronen, J. (2004). The Declining

Value-relevance of Accounting Information and

Non-Information-Based Trading: An Empirical Analysis.

Contemporary Accounting Research, 21(4), 795-812.

31. Gestel, T. V. & Baesens, B. (2009). Credit Risk Management. [E-book] **Available through: Oxford Scholarship Online.**
32. Gwizdała, J. (2015). The Role of Information in Bank's Credit Risk Management Available at : www.ssrn.com.

33. Han, J. (2013). A literature Synthesis of Experimental Studies on Management Earnings Guidance. *Journal of Accounting Literature*, 31(1), 49-70.
34. Hassanein, A. (2015). Informativeness of Unaudited forward-looking Financial Disclosure: Evidence from UK Narrative Reporting
35. Hope, O. K. (2003). Disclosure Practices, Enforcement of Accounting Standards, and Analysts' Forecast Accuracy: An International Study. *Journal of accounting research*, 41(2), 235-272.
36. Hussainey, K. S. M. (2004). *Study of the Ability of (partially) Automated Disclosure Scores to Explain the Information Content of Annual Report Narratives for Future Earnings*. University of Manchester
37. Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW),(2000), Discussion Paper Prospective Financial Information -Challenging the Assumptions .
38. _____,(2003),Prospective Financial Information __ Guide for UK Directions
39. Jacob, J., Rock, S., & Weber, D. P. (2008). Do Non-investment Bank Analysts Make Better Earnings Forecasts?. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 23(1), 23-61.
40. Kargi, H. S. (2011). Credit Risk and the Performance of Nigerian Banks. *Ahmadu Bello University, Zaria*.
41. Keung, E. C. (2010). Do Supplementary Sales Forecasts Increase the Credibility of Financial Analysts' Earnings Forecasts?. *The Accounting Review*, 85(6), 2047-2074.
42. Kodithuwakku, MS.(2015). Impact of Credit Risk Management on the Performance of Commercial Banks in Sri Lanka. *International Journal of Scientific Research and Innovative Technology*, 2(7), 24-29.
43. Lahsasna, A., Aion, R. N., & Teh, Y. W. (2010). Credit Scoring Models Using Soft Computing Methods: A Survey. *Int. Arab J. Inf. Technol.*, 7(2), 115-123.
44. Mavhiki, S., Mapetere, D., & Mhonde, C. (2012). An Analysis of the Challenges Faced by Banks in Managing Credit in Zimbabwe. *European Journal of Business and Management*, 4(1), 38-46.
45. Megeid, N. A. (2013). The Impact of Effective Credit Risk Management on Commercial Banks Liquidity Performance: Case of Egypt. *International Journal of Accounting and Financial Management Research (IJAFMR)*, 3.
46. Morton, R. M. (1998). The Incremental Informativeness of Stock Prices for Future Accounting Earnings. *Contemporary Accounting Research*, 15(1), 57-81.

47. New Zealand Institute of Chartered Accountants of (NZICA) , (2001), Financial Reporting Standard NO.29 (FRS-29) , Prospective Financial Information , www.nzica.com.
48. _____'(2005), Financial Reporting Standard NO. 42 (FRS-42), Prospective Financial Statements, www.nzica.com.
49. Pownall, G., Wasley, C., & Waymire, G. (1993). The Stock Price Effects of Alternative Types of Management Earnings Forecasts. *Accounting Review*, 896-912.
50. Professional Education service (PES), (2013), Prospective Financial Statements: Performance and Usage.
51. Schwarz, A. (2011). *Measurement, Monitoring, and Forecasting of Consumer Credit Default Risk: an Indicator Approach Based on Individual Payment Histories* (No. 2011-004). Schumpeter Discussion Papers.
52. Sousa, M. R., Gama, J., & Brandão, E. (2016). A New dynamic Modeling Framework for Credit Risk Assessment. *Expert Systems with Applications*, 45, 341-351.
53. Tchernobai, A. S. (2005). Contributions to Modeling of Operational Risk in Banks.
54. Van Greuning, H., & Brajovic Bratanovic, S. (2009). *Analyzing Banking Risk A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk*. The World Bank.

الملاحق

ملحق رقم (١)

قائمة استقصاء

السيد الأستاذ الفاضل /

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحثون بإعداد بحث بعنوان : " أثر صحة افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية "

ونظراً لما لديكم من معرفة وخبرة عملية بموضوع البحث تأمل الباحثون من سيادتكم إستيفاء بيانات قائمة الإستقصاء المرفقة وذلك بما يخدم الدراسة لتحقيق الهدف منه، علماً بأن الإستمارة سرية ولن يطلع عليها غير القائمين بالدراسة ولن تستخدم إلا في غرض الدراسة فقط .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والإحترام

القسم الأول : يحتوى على البيانات للتخصية للمسقى منه

الرجاء وضع (صح) في مربع الإجابة المناسبة :

- ١- الإسم (إختياري)
- ٢- الجنس : نكر () أنثى ()
- ٣- العمر :
- أقل من ٣٠ سنة ()
- من ٣٠ سنة إلى ٤٠ سنة ()
- من ٤٠ سنة إلى ٥٠ سنة ()
- أكثر من ٥٠ سنة ()
- ٤- المؤهل العلمي :
- درجة البكالوريوس ()
- درجة الماجستير في المحاسبة ()
- درجة الدكتوراه في المحاسبة ()
- ٥- سنوات الخبرة :
- أقل من ٥ سنوات ()
- من ٥ إلى ١٠ سنوات ()
- من ١١ إلى ١٥ سنة ()
- من ١٦ إلى ٢٠ سنة ()
- أكثر من ٢٠ سنة ()
- ٦- الوظيفة :
- مدير عام ()
- مدير إدارة ()
- نائب مدير ()
- أخرى ()

أثر صحة افتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية					
البنود	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
١. يوجد دور لواقعية عملية تطوير الافتراضات في دقة تقدير مخاطر الائتمان.					
٢. يوجد دور لضمان أن تكون المعلومات التي تبني عليها الافتراضات ملائمة ودقيقة في دقة تقدير مخاطر الائتمان.					
٣. يوجد دور لمسئولية مجلس الإدارة عن عملية وضع الافتراضات في دقة تقدير مخاطر الائتمان.					
٤. يوجد دور للطرف الثالث المستقل لمراجعته هذه الافتراضات في دقة تقدير مخاطر الائتمان.					
٥. يوجد دور للإتساق مع استراتيجيات المنشأة في دقة مخاطر الائتمان.					
٦. يوجد دور لإستناد الافتراضات على أساس علمي من المعلومات الواردة					

					فى دراسات السوق والصناعة والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية فى دقة تقدير مخاطر الائتمان.
					٧. يوجد دور إستخدام مهارات متخصصة لتطوير الافتراضات فى دقة تقدير مخاطر الائتمان.
					٨. يوجد دور لوضع الافتراضات فى ضوء الأداء السابق للمنشأة والمنشآت الأخرى المماثلة فى دقة تقدير مخاطر الائتمان.
					٩. يوجد دور لتوثيق وتحليل المخاطر ذات الصلة فيما يتعلق بالإجراءات المستقبلية والأحداث فى دقة تقدير مخاطر الائتمان .
					١٠. يوجد دور لطول الفترة الزمنية المتعلقة بالعلاقات بين الافتراضات فى دقة تقدير مخاطر الائتمان.
					١١. يوجد دور للمتغيرات المرتبطة بالافتراضات على دقة تقدير مخاطر الائتمان.
					١٢. يوجد دور لطبيعة وطول دورة التشغيل فى المنشأة على دقة تقدير مخاطر الائتمان.
					١٣. تؤثر صعوبة عمليات المنشأة ، ودرجة تأثرها بالعوامل الخارجية على دقة تقدير مخاطر الائتمان.
					١٤. يؤثر إستقرار المنشأة ، وقدرتها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان .
					١٥. تؤثر درجة تحكم المنشأة فى بيئة التشغيل المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الائتمان .